

الانفاق الحكومي و دوره في تمويل قطاع التربية و التعليم في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١) (دراسة علمية تعالج مشكلة في المجتمع العراقي)

م. علياء كاظم عيال (*)

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة و بشكل أساس إلى بيان دور و أهمية الانفاق الحكومي في تمويل قطاع التربية و التعليم في العراق، إذ يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي تساهم في إعداد و تكوين رأس المال البشري و لذلك أهتم أغلب الاقتصاديين وفي مختلف الدول لإيجاد الطرق المختلفة و المناسبة في الانفاق الحكومي لغرض تمويل هذا القطاع الحيوي، إذ من الملاحظ وجود تفاوت و اختلاف في حجم التمويل فنجد هناك انخفاض واضح في حجم الانفاق المقرر لقطاع التربية و التعليم في العراق مما يسبب عائق أمام التقدم و التطور وبالتالي ينعكس على المجتمع ككل؛ كونه يمثل اللبنة الأساسية في أي مجتمع، إذ يعتمد قطاع التربية و التعليم على حجم التمويل المخصص من خلال الانفاق الحكومي لغرض توفير الأدوات و المستلزمات الضرورية للعملية التعليمية، و اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة الانفاق الحكومي و حجم التمويل المخصص لقطاع التربية و التعليم في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)، إذ تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على الآثار التي يمكن أن يتركها ضعف الانفاق الحكومي في قطاع التربية و التعليم في العراق، و قد توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في حجم التمويل المخصص من الانفاق الحكومي لقطاع التربية و التعليم في العراق.

الكلمات المفتاحية : الانفاق الحكومي، قطاع التربية و التعليم، الانفاق الجاري ، الانفاق الاستثماري.

(*) جامعة الفرات الأوسط التقنية

١- المقدمة :

يعد الانفاق الحكومي بشقيه الجاري و الاستثماري من المتغيرات المهمة التي تمارس تأثيراً كبيراً في قطاع التربية و التعليم، إذ يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي تساهم في إعداد و تكوين رأس المال البشري ومن ذلك جاءت أهمية الانفاق الحكومي كونه يمثل المورد الأساس لتمويل قطاع التربية و التعليم و الشريان المهم لحركة التعليم و تطورها، إذ اهتم أغلب الاقتصاديين في إيجاد الطرق المختلفة لغرض تمويل هذا القطاع فنجد هناك تباين في طرق التمويل من دولة إلى أخرى و من اقتصاد إلى آخر؛ فضلاً عن اختلاف درجة التطور في قطاع التربية و التعليم من مكان لآخر و من مستوى إلى آخر من حيث اختلاف المؤهلات و الكفاءة العلمية و مدى الحاجة إلى التمويل لتوفير المستلزمات و الأدوات الضرورية لإنجاح العملية التعليمية في قطاع التربية و التعليم كونه يمثل الحجر الأساس لتطور و تقدم أي دولة، و لذلك فأن كل زيادة في حجم الانفاق الحكومي على قطاع التربية و التعليم يمثل استثمار في رأس المال البشري الذي ينعكس و يساهم في تطور المجتمع ككل.

٢- منهجية الدراسة

٢-١ مشكلة الدراسة

تعد مهمة ضبط و توجيه الانفاق الحكومي من أهم التحديات التي تواجه كل دولة كون ان هذه النفقات المخصصة لتمويل القطاعات المختلفة ومنها قطاع التربية و التعليم تستخدم للاستثمار في رأس المال البشري و الذي يعد من أهم ركائز تحقيق التقدم و التطور لأي دولة إذا ما أحسن استخدامها و بالعكس و التي من الممكن ان تترك اثار سلبية على المجتمع ككل إذا كان هناك خلل أو تخبط في استخدامها ، بما إن الانفاق الحكومي يعد المصدر الأساسي لتمويل قطاع التربية و التعليم في العراق وبالتالي فأنها تمارس تأثير في الاقتصاد ككل وفي ضوء ما تقدم يمكن لنا صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي وهو ما الآثار التي يمكن أن يتركها ضعف الانفاق الحكومي في تمويل قطاع التربية و التعليم في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١) .

٢-٢ أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من أهمية موضوع الانفاق الحكومي و قطاع التربية و التعليم في العراق بوصفیهما من المواضيع المهمة والحساسة في المجتمع و التي لها دور فاعل في إدارة و استثمار الموارد البشرية، فالدولة تعد هذه النفقات من ابرز التحديات التي تواجه عملها فاستثمار هذه النفقات و توجيهها بالشكل صحيح و على الخصوص في قطاع التربية و التعليم يعكس اثار ايجابية على الاقتصاد ككل ، وبالتالي تحقيق منافع اقتصادية و مردودات ايجابية تتمثل بتطور الخبرات و المهارات لدى الأفراد في المجتمع العراقي كونه يمثل المصدر الاساسي للتطور و التقدم و تحقيق التنمية.

٢-٣ هدف الدراسة

١. التعرف على طبيعة و حجم الانفاق الحكومي في العراق.

٢. التعرف على ماهية قطاع التربية و التعليم .

٣. معرفة حجم الانفاق المخصص لقطاع التربية والتعليم مقارنةً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق.

٤. تحليل واقع الانفاق الحكومي ودوره في تمويل قطاع التربية والتعليم في العراق و للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١).

٢-٤ فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها

(انخفاض حجم الانفاق الحكومي المخصص لتمويل قطاع التربية والتعليم في العراق).

٣- الانفاق الحكومي

يعبر الانفاق الحكومي عن الاعتماد المالي الذي تقره السلطة التشريعية من خلال الموازنة العامة للدولة، و ينفذ من قبل الحكومات المحلية أو الفيدرالية و الأقاليم و الهيئات و المؤسسات العامة التابعة للدولة بقصد اشباع حاجات عامة، أي تحقيق النفع العام(أحمد،٢٠١٩: ١١٨)، فالأنفاق الحكومي يعبر عن المبالغ النقدية التي يتم انفاقها من قبل الهيئة العامة لغرض اشباع الحاجات العامة فضلاً عن استبعاد الانفاق غير النقدي حتى لو كان منفق من قبل هيئة عامة لغرض اشباع حاجة عامة، و من ذلك يتحدد مفهوم الانفاق الحكومي على إنه الكم القابل للقياس و التقويم النقدي و ينفق من قبل شخص من أشخاص القانون العام(اندراس،٢٠١٤: ٩٩)، فالإنفاق الحكومي يمثل الكمية من النقود التي تنفق لغرض تقديم الخدمات أو شراء السلع و يتمثل بالإنفاق على التعليم و الصحة و البنى التحتية الخ(حمادي،٢٠٢٣، ٢٨٨).

و يقسم الانفاق الحكومي إلى نوعين و كالآتي:

أ- النفقات الجارية: و يقصد بها الانفاق الذي يتكرر بشكل منتظم لغرض تسهيل شؤون الدولة لإشباع الحاجات العامة و تتمثل بـ(الانفاق على السلع و الخدمات على شكل رواتب و أجور و مساهمات العاملين و الانفاق بشكل مدفوعات الاعانات و الفوائد و تسمى بالنفقات التمويلية)(عبد و آخرون،٢٠١٩: ١٩٩).

ب- النفقات الاستثمارية: و يقصد بالإنفاق الاستثماري هو الانفاق الحكومي الذي يعمل على تحقيق زيادة بشكل مباشر في الدخل القومي الجاري بواسطة الأجور و المكافآت و الرواتب التي تتولد من عوامل الانتاج المشاركة في حدوث الدخل؛ فضلاً عن زيادة القابلية الانتاجية للدولة، أي إنه يتكون من السلع الانتاجية طويلة الأجل التي تستخدم أو تدخل في انتاج سلع أخرى و التي تتمثل بـ(الآلات و المعدات و المنشآت الصناعية الخ)(خضير و آخرون،٢٠٢٢: ٢٢٢).

٤- قطاع التربية و التعليم

٤-١ المفهوم:

يعد مفهوم التربية و التعليم من أهم المفاهيم التي تساعد على فهم الطريقة المناسبة لإعداد رأس مال بشري قادر على تحقيق التطور و التقدم في جميع مجالات الحياة، لذلك اختلفت المفاهيم من دولة لأخرى و من زمن إلى آخر ومن ذلك نجد إن مفهوم التعليم يشير إلى جميع التغيرات التي تحصل في الأداء في ظل الظروف المختلفة في الممارسة و التدريب في المدرسة؛ فضلاً عن اكتساب المهارات و المعلومات و طرق التفكير و تغير القيم و الاتجاهات أي يشمل النتائج المرغوبة و غير المرغوبة، و بذلك فهو يمثل تعديل و تغير في سلوك التلميذ في المدرسة بعد تهيئته و تقديم الخبرات المختلفة و تقديمها بالطرق المناسبة لهم(الخفاجي، ٢٠٢١: ٢١٨).

و التعليم يمثل القدر الأساس من العلوم و المعارف التي تقع على عاتق الدولة مهمة نشرها بين أفراد المجتمع و لذلك فهي تختلف من مدة زمنية إلى أخرى و من بلد إلى آخر، لذلك عرفت المنظمة العالمية لرعاية الطفولة و الأمومة (اليونسيف) إن العلم يمثل الشكل المطلوب لغرض المشاركة في مختلف النشاطات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية بما يشمل محو الأمية مع مختلف المهارات و المعارف لممارسة النشاطات الانتاجية المختلفة و العمل على تخطيط و تنظيم الأسرة؛ فضلاً عن الاهتمام و العناية بالنظافة الشخصية و الصحة و رعاية الأطفال و تغذيتهم و توفير القدر اللازم من الخبرات لغرض المساهمة في تطور المجتمعات المختلفة(جواد وآخرون، ٢٠٢٢: ٢٧٠).

٤-٢ الانفاق على قطاع التربية و التعليم

يمثل الانفاق على قطاع التربية و التعليم من الوظائف الادارية التي تهتم بالتخطيط للأموال لغرض توفير طرق أو مصادر التمويل المناسبة لسد الاحتياجات المادية اللازمة و الضرورية لإنجاز النشاطات المحددة خلال مدة زمنية معينة، أي إنه يمثل كل ما ينفق من قبل الدولة أو النظام الاقتصادي بشكل أموال سائلة أو مساعدات عينية يكون انفاقها بشكل محدد بقصد تهيئة و توفير الخدمات التعليمية المختلفة، إذ توجد علاقة طردية بين حجم هذه الأموال و طرق استخدامها بالشكل الصحيح مع جودة التعليم و كفاءته، كونه يمثل أو يساعد على تكوين رأس المال البشري و بالتالي يساعد على تقديم الدعم لرأس المال الاجتماعي و تعزيز التماسك و حل الصراعات في المجتمع.

أما بالنسبة لأشكال الانفاق على التعليم فيأخذ أشكال و صور عديدة والتي يمكن توضيحها كالآتي:(الطائي و آخرون، ٢٠١٨: ١٠٨)

أ- نفقات مادية تتعلق بالوسائل التعليمية في الأجل القصير تتمثل بالمواد التي يتم استخدامها في المختبرات و القرطاسية و النفقات الخاصة لاستخدام الطاقة و نفقات الأجل الطويل و التي تتمثل بـ(رأس المال الثابت) التي يتم استخدامها في قطاع التربية و التعليم.

ب- نفقات العمل و التي تشمل جميع الأشكال للنفقات المنفقة للعاملين في قطاع التربية و التعليم بما تتضمن النفقات المرتبطة بقيمة العمل للطلبة في مختلف الأنشطة و الممارسات العلمية و

تقسم إلى نوعين و كالآتي:

النوع الأول: النفقات الخاصة بعمل المعلم: تتمثل بالأجور الخاصة بالمعلمين في مؤسسات التربية و التعليم، علماً إن تحديد هذه النفقات يعد من الأمور المهمة لغرض تخصيص الحجم المناسب من الانفاق لقطاع التربية و التعليم كونه يعبر عن الأسس و الركائز المهمة لأي مجتمع؛ فضلاً عن كونه يمثل العامل الأساس في ترشيح الانفاق الحكومي و التحكم فيه من حيث الضغط الناتج على الموازنة العامة للدولة من جهة و الكلفة التعليمية للطلاب من جهة أخرى.

النوع الثاني: النفقات الخاصة بعمل الطالب: و التي ترتبط بالأنشطة التي يمارسها الطلبة على اختلاف نوعية و مراحل التعليم بغض النظر عن كون هذه النشاطات كانت تابعة للتعليم الذاتي أو للأفراد في المؤسسات التعليمية و التي يصعب تحديد مثل هذه النفقات كونها لا يقابلها أجر محدد لأنها ترتبط بعمل الطالب .

والجدول رقم (١) يبين الانفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)، أن حجم الانفاق الحكومي أنخفض في العام (٢٠١٦) ليلبلغ (٦٧٠٦٧,٤٣) مليار دينار بعد ان كان (٧٠٣٩٧,٥) مليار دينار في العام (٢٠١٥) أي انخفض معدل النمو بنسبة (٤,٧-) متوزعاً بين (٥١١٧٣,٤٣) مليار دينار للإنفاق الجاري في العام (٢٠١٦) و (١٥٨٩٤,٠) كإنفاق استثماري للعام نفسه وبنسبة (١,٣- ٤,٤-) على التوالي مقارنة بالعام (٢٠١٥).

جدول (١)

الانفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

(مليار دينار)

السنة	الانفاق الحكومي (١)	معدل النمو (٢)	الانفاق الجاري (٣)	معدل النمو (٤)	الانفاق الاستثماري (٥)	معدل النمو (٦)
2015	70397.5	-	51832.8	-	18564.7	-
2016	67067.43	-4.7	51173.43	-1.3	15894.0	-14.4
2017	75490.1	12.6	59025.7	15.3	16464.4	3.6
2018	80873.2	7.1	67052.9	13.6	13820.3	-16.1
2019	111723.6	38.1	87301.0	30.2	24422.6	76.7
2020	76082.4	-31.9	72873.5	-16.5	3208.9	-86.9
2021	102849.7	35.2	89526.7	22.9	13322.7	315.2

المصدر:- التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي للسنوات (2015-2021).

ويلاحظ من الجدول أعلاه رقم (١) ان الاتفاق الحكومي أخذ بالارتفاع خلال المدة (٢٠١٧)، (٢٠١٨) (٢٠١٩)، ليبلغ (١،٧٥٤٩٠،٦،١١١٧٢٣،٢،٨٠٨٧٣) مليار دينار و بمعدل نمو موجب بلغت نسبته (١٢،٦٪ و ٧،١٪ و ٣٨،١٪) على التوالي و ذلك نتيجة الارتفاع الحاصل بالإنفاق (الجاري) و بنسبة (١٥،٣٪ و ١٣،٦٪ و ٣٠،٢٪) للسنوات (٢٠١٧) و (٢٠١٨) و (٢٠١٩)، بينما نجد هناك انخفاض في الانفاق الاستثماري خلال سنة (٢٠١٨) اذ بلغ معدل النمو (١٦،١٪) اذ انخفض الانفاق الاستثماري ليبلغ (٣،١٣٨٢٠) مليار دينار في العام (٢٠١٨) بعد ان كان يبلغ (٤،١٦٤٦٤) مليار دينار في العام (٢٠١٧)، وفي العام (٢٠٢٠) سجل الانفاق الحكومي العام انخفاضاً ملحوظاً و بنسبة (٣١،٩٪) ليبلغ (٤،٧٦٠٨٢) مليار دينار و يعزى ذلك الانخفاض الى انخفاض الانفاق بشقيه (الجاري و الاستثماري) و بنسبة (١٦،٥٪ ، ٨٦،٩٪) على التوالي ، بينما ارتفع الانفاق الحكومي خلال العام (٢٠٢١) و بنسبة (٣٥،٢٪) ليبلغ (٧،١٠٢٨٤٩) مليار دينار و يرجع سبب ذلك الى ارتفاع حجم الانفاق الحكومي العام بشقيه (الجاري و الاستثماري) و بنسبة (٢٢،٩٪ و ٣١٥،٢٪) على التوالي نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة للدولة قياساً بالعام (٢٠٢٠) مما أدى إلى إمكانية زيادة الانفاق الحكومي لتغطية المتطلبات الاقتصادية و الادارية للدولة. و الشكل رقم (١) يبين الانفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١) .

والجدول رقم (٢) يبين نسبة مساهمة الانفاق الجاري و الاستثماري في الانفاق العام الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١).

جدول (٢)

نسبة مساهمة الانفاق الجاري و الاستثماري في الانفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

السنة	مساهمة الانفاق الجاري / الانفاق العام (١) (%)	مساهمة الانفاق الاستثماري / الانفاق العام (٢) (%)
2015	73.63	26.37
2016	76.30	23.70
2017	78.19	21.81
2018	82.91	17.09
2019	78.14	21.86
2020	95.78	4.22
2021	87.04	12.95

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية، البنك المركزي العراقي .

من الجدول السابق يتضح هناك تباين في نسبة مساهمة الانفاق بشقيه (الجاري و الاستثماري)، إذ كانت أعلى نسبة مساهمة في الانفاق الجاري في العام (٢٠٢٠) و بنسبة (٩٥،٧٨٪) مقابل أقل نسبة مساهمة في الانفاق الاستثماري و بنسبة (٤،٢٢٪) للعام نفسه، فضلاً عن ارتفاع نسبة مساهمة

الانفاق الجاري مقارنة بالإنفاق الاستثماري للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١) مما يدل على أن أغلب الانفاق الحكومي يكون لغرض تمويل الانفاق الجاري الاستهلاكي و بالتالي ضعف وانخفاض في حجم الانفاق الاستثماري . و الشكل رقم (٢) يبين نسبة مساهمة الانفاق الجاري و الاستثماري في الانفاق العام الحكومي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١).

٢٠١٥-

(٢٠٢١).

سجلت النفقات الاستثمارية في العام (٢٠١٦) انخفاضاً واضحاً مما انعكس على انخفاض حجم التمويل المخصص لقطاع التربية و التعليم إذ بلغ (٠,٤٪) مقارنةً بالعام (٢٠١٥)، واستمر ذلك الانخفاض بحجم التمويل المخصص من الانفاق الحكومي الاستثماري لقطاع التربية و التعليم، إذ نجد أن تلك النسب لم تنافس القطاعات الأخرى من حيث حجم التمويل على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع التربية و التعليم في جميع دول العالم، إلا أنه لم يحظى بالاهتمام الكبير في العراق من حيث حجم التمويل المخصص، و الجدول رقم (٣) يبين حجم الانفاق الاستثماري في تمويل قطاع التربية و التعليم في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١).

جدول (٣) حجم الانفاق الاستثماري لقطاع التربية و التعليم في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

السنة	الانفاق الاستثماري الكلي (مليار) (1)	الانفاق الاستثماري لقطاع التربية و التعليم (مليار) (2)	معدل النمو(٪) (3)	الأهمية النسبية (٪) (4)
2015	18564.7	254.57	-	1.4
2016	15894.0	68.59	-73.1	0.4
2017	16464.4	90.68	31.3	0.5
2018	13820.3	76.64	-14.9	0.6
2019	24422.6	256.2	234.3	1
2020	3208.9	215.3	-15.9	6.7
2021	13322.7	394.8	83.4	3

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية، البنك المركزي العراقي .

من الجدول أعلاه نلاحظ هناك انخفاض كبير في حجم الانفاق الاستثماري المخصص لقطاع التربية و التعليم في العراق مما ينعكس على ضعف اعداد رأس مال بشري و بالتالي انخفاض نسب المساهمة في تحقيق التقدم و التنمية في الاقتصاد، إذ نجد أن حجم الانفاق الاستثماري على قطاع التربية و التعليم في العراق أخذ بالتذبذب بين الارتفاع و الانخفاض خلال مدة الدراسة (٢٠١٥-٢٠٢١) على الرغم من انخفاض المبالغ المخصصة من حجم الانفاق الاستثماري و هذا بطبيعة الحال ينعكس بشكل سلبي من حيث عدم قدرة المؤسسات التربوية و التعليمية على مواكبة التطور العلمي و

بالتالي انخفاض مساهمة قطاع التربية و التعليم في الاقتصاد ككل، إذ تراوحت نسب الأهمية للإنفاق الاستثماري على قطاع التربية و التعليم بين (٠,٤٪) في العام (٢٠١٦) كأدنى نسبة و (٦,٧٪) في العام (٢٠٢٠) كأعلى نسبة و هي تعد أقل نسب تمويل من القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعية و الزراعية الخ).

و يبين الجدول رقم (٤) حجم الانفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠١٥)، مقسماً بين القطاعات الاقتصادية الأساسية في البلد و التي تتمثل بالقطاع (الصناعي، الزراعي، النقل و المواصلات، المباني و الخدمات، التربية و التعليم).

جدول (٤)

الانفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠١٥)

(مليار دينار)

السنة	القطاع الزراعي	نسبة التخصيص %	القطاع الصناعي	نسبة التخصيص %	النقل و المواصلات	نسبة التخصيص %	المباني و الخدمات	نسبة التخصيص %	التربية و التعليم	نسبة التخصيص %	الانفاق الاستثماري
2015	918.83	4.9	14782.1	79.6	671.95	3.6	1937.3	10.4	254.57	1.4	18564.7
2016	239.59	1.5	13297.5	83.7	273.57	1.7	2014.7	12.7	68.59	0.4	15894.1
2017	(-)	0.3	(-)	86.3	(-)	1.4	(-)	11.5	90.06	0.5	16464.4
2018	227.8	1.6	11134	80.6	360.1	2.6	2021.6	14.6	76.64	0.6	13820.3
2019	300.6	1.2	19653	80.5	2311.8	9.5	1901	7.8	256.2	1.0	24422.6
2020	79.4	2.5	831.7	25.9	751.1	23.4	1331.4	41.5	215.3	6.7	3208.9
2021	252.4	1.9	8535.6	64.1	1601.4	12.0	2538.5	19.0	394.8	3.0	13322.7

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى

- جمهورية العراق، التقارير الاقتصادية السنوية، للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢١.
- (-) عدم توفر البيانات بشكل مفصل لسنة (٢٠١٧).

من الجدول أعلاه نلاحظ إن القطاع الصناعي استحوذ على أعلى نسبة تخصيص من اجمالي النفقات الاستثمارية في العام (٢٠١٥) و بنسبة (٧٩,٦٪) و بمبلغ (١٤٧٨٢,٠٦) مليار دينار ، يأتي بعده قطاع المباني و الخدمات و بنسبة (١٠,٤٪) من حجم الانفاق الاستثماري و بمبلغ (١٩٣٧,٢٦) مليار دينار، كما بلغت نسبة التخصيص للقطاع الزراعي (٤,٩٪) و بمبلغ (٩١٨,٨٣) مليار دينار، بينما حصلت القطاعات الأخرى و من ضمنها قطاع التربية و التعليم في العراق على أقل نسبة و التي بلغت (٥,٠٪) من إجمالي الانفاق الاستثماري، إذ بلغت حصة قطاع النقل و المواصلات (٦٧١,٩٥) مليار دينار و بنسبة تخصيص (٣,٦٪) مقابل (٢٥٤,٥٧) مليار دينار لقطاع التربية و التعليم و بنسبة تخصيص بلغت (١,٤٪) و التي تعبر عن أدنى حجم تخصيص من اجمالي الانفاق الاستثماري .

أما في العام (٢٠١٦) و نتيجة لانخفاض حجم الانفاق الاستثماري بشكل عام و الذي بلغ (١٥٨٩٤,٠١) مليار دينار، مما انعكس على انخفاض حجم التخصيص لجميع القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع التربية و التعليم الذي خصصت له اقل نسبة قياساً بالقطاعات الأخرى من الموازنة الاستثمارية، إذ استحوذ القطاع الصناعي على أعلى نسبة من التخصيص للإنفاق الاستثماري و بنسبة (٨٣,٧٪) و بمبلغ (١٣٢٩٧,٥٣) مليار دينار، يأتي بعده قطاع المباني و الخدمات و بنسبة تخصيص (١٢,٧٪) و بمبلغ (٢٠١٤,٧٣) مليار دينار و من ثم يأتي القطاع الزراعي و بنسبة تخصيص (١,٥٪) من حجم الانفاق الاستثماري و بمبلغ (٢٣٩,٥٩) مليار دينار، أما النسبة المتبقية و المتمثلة بـ (١,٧٪) فكانت لقطاع النقل و المواصلات و بمبلغ (٢٧٣,٥٧) مليار دينار مقابل أقل حجم تخصيص لقطاع التربية و التعليم و بمبلغ (٦٨,٥٩) مليار دينار و بنسبة تخصيص (٠,٤٪) علماً إن نسبة الانفاق المخصصة لقطاع التربية و التعليم كانت هي الأقل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى .

و في العام (٢٠١٧) نلاحظ هناك توزيع غير متكافئ في الانفاق الاستثماري بالنسبة للقطاعات الاقتصادية في العراق، إذ استمر القطاع الصناعي بالاستحواذ على أعلى نسبة تخصيص من حجم الانفاق الاستثماري وكانت نسبة التخصيص هي (٨٦,٣٪) ثم يأتي بعد ذلك قطاع المباني و الخدمات و بنسبة تخصيص (١١,٥٪) كما حصل القطاع الزراعي على نسبة تخصيص (٠,٣٪) من اجمالي الانفاق الاستثماري، مقابل ذلك حصلت بقية القطاعات و المتمثلة بقطاع النقل و المواصلات و قطاع التربية و التعليم على نسب تخصيص (١,٤٪) و (٠,٥٪) على التوالي، إذ يستمر الانخفاض في حجم التخصيص المقرر لقطاع التربية و التعليم قياساً بالقطاعات الأخرى .

و يستمر التباين في حجم التخصيص للقطاعات الاقتصادية من حجم الانفاق الاستثماري في العام (٢٠١٨) إذ بلغ حجم الانفاق الاستثماري الكلي (١٣٨٢٠,٣) مليار دينار، فنجد إن القطاع الصناعي يحافظ على مركزه الأول من حيث حجم التخصيص من الانفاق فيحصل على أعلى نسبة تخصيص و التي تصل إلى (٨٠,٦٪) من حجم الانفاق الاستثماري الكلي و بمبلغ (١١١٣٤,٠) مليار دينار مقابل (١٤,٦٪) كنسبة تخصيص لقطاع المباني و الخدمات و بمبلغ (٢٠٢١,٦) مليار دينار، يليها قطاع النقل و المواصلات و بنسبة تخصيص (٢,٦٪) و بمبلغ (٣٦٠,١) مليار دينار، أما القطاع الزراعي فقد خصصت له نسبة (١,٦٪) من حجم الانفاق الاستثماري و بمبلغ (٢٢٧,٨) مليار دينار، و من ثم يأتي قطاع التربية و التعليم بأقل نسبة تخصيص من حجم الانفاق الاستثماري و تقدر بـ (٠,٦٪)

و بمبلغ (٧٦,٦٤) مليار دينار.

أما في العام (٢٠١٩) و على الرغم من ارتفاع حجم الانفاق الاستثماري الى (٢٤٤٢٢,٦) مليار دينار، إلا إن حجم التخصيص أستمّر بالتباين و الاختلاف من قطاع اقتصادي إلى آخر، إذ نجد إن القطاع الصناعي يستمر بالاستحواذ على أعلى نسبة تخصيص من المبالغ المخصصة للانفاق الاستثماري و التي تمثلت بـ (٨٠,٥٪) و بمبلغ (١٩٦٥٣,٠) مليار دينار، يأتي بعده قطاع النقل و المواصلات و بنسبة تخصيص (٩,٥٪) و بمبلغ (٢٣١١,٨) مليار دينار، ثم يليه قطاع المباني و الخدمات و بنسبة (٧,٨٪) و بمبلغ (١٩٠١,٠) مليار دينار، أما النسب المتبقية و التي تتمثل في حصة (القطاع الزراعي و قطاع التربية و التعليم) من حجم الانفاق الاستثماري و التي تقدر بنسبة (١,٢٪) و (١,٠٪) على التوالي و بمبلغ (٣٠٠,٦) مليار دينار للقطاع الزراعي و (٢٥٦,٢) مليار دينار لقطاع التربية و التعليم، و هذا يوضح الانخفاض في حجم التخصيص المقرر لقطاع التربية و التعليم قياساً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يؤدي إلى خلق عائق أمام تطور هذا القطاع و بالتالي ضعف في تكوين رأس المال البشري .

أما في العام (٢٠٢٠) فنلاحظ هناك انخفاض واضح في حجم الانفاق الاستثماري، إذ بلغ (٣٢٠٨,٩) مليار دينار؛ و السبب في ذلك يعود إلى انخفاض حجم الإيرادات العامة للدولة فضلاً عن تأثر البلد بأزمة (كوفيد-١٩)، مما انعكس على انخفاض حجم التخصيص المقرر للقطاعات الاقتصادية في العراق، فنجد هناك انخفاض واضح في حجم التخصيص المقرر للقطاع الصناعي إذ سجل نسبة (٢٥,٩٪) و بمبلغ (٨٣١,٧) مليار دينار مقابل ارتفاع حجم التخصيص لقطاع المباني و الخدمات و بمبلغ (١٣٣١,٤) مليار دينار من حجم الانفاق الاستثماري و بنسبة (٤١,٥٪)، يأتي بعده قطاع النقل و المواصلات و بنسبة (٢٣,٤٪) و بمبلغ (٧٥١,١) مليار دينار ثم يليه قطاع التربية و التعليم و يحصل على نسبة تخصيص (٦,٧٪) من حجم التخصيص الاجمالي للأنفاق الاستثماري و بمبلغ (٢١٥,٣) مليار دينار ثم يأتي القطاع الزراعي بأقل نسبة تخصيص و الذي تتمثل بنسبة (٢,٥٪) و بمبلغ (٧٩,٤) مليار دينار، و على الرغم من ارتفاع نسبة التخصيص بشكل قليل لقطاع التربية و التعليم إلا إنها تعد منخفضة قياساً بالقطاعات الأخرى و حاجة المجتمع لتكوين رأس مال بشري يساهم في بناء و تطور المجتمع ككل و بالتالي المساهمة بسوق العمل.

و في العام (٢٠٢١) سجل الانفاق الاستثماري ارتفاعاً كبيراً مقارنةً بالعام (٢٠٢٠)، إذ بلغ (١٣٣٢٢,٧) مليار دينار، و السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع حجم الإيرادات العامة للدولة، إذ ارتفعت نسبة التخصيص للقطاع الصناعي لتصل إلى (٦٤,١٪) من الحجم الكلي للأنفاق الاستثماري و بمبلغ (٨٥٣٥,٦) مليار دينار و هي تمثل أعلى نسبة تخصيص مقارنة بالقطاعات الأخرى، يأتي بعده قطاع المباني و الخدمات و بنسبة تخصيص بلغت (١٩,٠٪) و بمبلغ (٢٥٣٨,٥) مليار دينار، ثم يليه قطاع النقل و المواصلات و بنسبة تخصيص (١٢٪) و بمبلغ (١٦٠١,٤) مليار دينار و من ثم يأتي بالمرتبة الأخيرة كل من قطاع التربية و التعليم و القطاع الزراعي و بمبلغ (٣٩٤,٨) مليار دينار و (٢٥٢,٤) مليار دينار و بنسبة تخصيص (٣,٠٪) و (١,٩٪) على التوالي من الحجم الكلي للأنفاق الاستثماري.

يتضح مما سبق إن نسبة التخصيص من الانفاق الاستثماري كانت متفاوتة بشكل كبير بين القطاعات الاقتصادية، وكانت حصة قطاع التربية والتعليم منخفضة جداً ولا تساهم بالمستوى المطلوب لرفع الاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي تطور رأس المال البشري بشكل يتناسب مع التطور في البلدان الأخرى، والذي يعد من أهم أنواع الاستثمار الذي يساهم في عمليات التنمية كونه يمثل المحرك الأساسي في الاقتصاد لكل دولة، إذ نجد هناك انخفاض واضح في حجم التمويل المخصص لقطاع التربية والتعليم في العراق للمدة المدروسة والتي تم تحديدها من (٢٠١٥) ولغاية (٢٠٢١).

٦- اختبار فرضية الدراسة

من خلال ما تقدم وبناءً على نتائج تحليل الدراسة، نلاحظ إن هناك تباين وانخفاض واضح في حجم التخصيص المقرر لقطاع التربية والتعليم في العراق مقارنةً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى خلال مدة الدراسة (٢٠١٥-٢٠٢١)، والذي يمثل المورد الأساس لتطور أي بلد.

الاستنتاجات والتوصيات :-

- الاستنتاجات:

١- أخذ حجم الانفاق الحكومي بالارتفاع المستمر و المتزايد خلال مدة الدراسة (٢٠١٥-٢٠٢١) بسبب السياسات الاقتصادية المستخدمة وعلى الخصوص السياسة المالية التي تحتم تدخل الدولة في تحديد نسب وتوجهات الانفاق، باستثناء عام ٢٠٢٠.

٢- بلغ أعلى مستويات الانفاق الحكومي من خلال الانفاق الجاري (الاستهلاكي) على حساب الانفاق الاستثماري .

٣- انخفاض نسب الانفاق الاستثماري على قطاع التربية والتعليم بشكل لا يتناسب مع احتياجات حجم القطاع.

٤- يمثل الانفاق على قطاع التربية والتعليم الشكل الأهم في الاستثمار كونه يعمل على خلق استثمار في رأس المال البشري ومن ثم خلق تخصصات مختلفة تساهم في سوق العمل تساعد على تحقيق التطور والتنمية في البلد.

٥- ان انخفاض حجم الانفاق الحكومي على قطاع التربية والتعليم يؤدي إلى خلق آثار سلبية تنعكس على المجتمع ككل والتي تتمثل بضعف الحافز لدى الكادر التعليمي، فضلاً عن انخفاض الحافز لدى التلاميذ والطلبة في اكمال المسيرة التعليمية .

٦- هناك انخفاض واضح في نسب مساهمة الانفاق الاستثماري من حجم الانفاق الحكومي، إذ تراوحت نسب الانفاق الاستثماري بين (٤,٢٢٪) في العام (٢٠٢٠) كأدنى نسبة انفاق مقابل (٣٧,٢٦) في العام (٢٠١٥) كأعلى نسبة انفاق.

- ٧- بلغت النفقات الاستثمارية على قطاع التربية و التعليم أعلى مستوى لها في العام (٢٠٢١) و بمبلغ (٣٩٤,٨) مليار دينار مقابل أقل انفاق في العام (٢٠١٦) و الذي بلغ (٦٨,٥٩) مليار دينار .
- ٨- إن نسبة التخصيص الأعلى للقطاعات الاقتصادية من الانفاق الاستثماري الكلي تعود للقطاع الصناعي خلال مدة الدراسة باستثناء عام (٢٠٢٠) كانت أعلى نسبة تخصيص لقطاع المباني و الخدمات بسبب أزمة (كوفيد-١٩).

- التوصيات :

- ١- التوجه نحو زيادة حجم الانفاق الحكومي المخصص لتمويل قطاع التربية و التعليم بالشكل الذي يتناسب مع العملية العلمية و التربوية .
- ٢- خلق مصادر تمويل جديدة من خلال فتح معاهد حكومية لدورات التقوية و بأسعار رمزية للطلبة.
- ٣- تعزيز التعاون بين القطاع الحكومي و القطاع الخاص (التعليم الأهلي) فيما يخص قطاع التربية و التعليم لغرض التخفيف عن كاهل الحكومة من حيث الانفاق مما يساعد على توجيه الانفاق التوجيه الصحيح للمحافظات الاشد فقراً.
- ٤- تقديم الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم من حيث توفير جوائز تقديرية لمؤسسات التربية و التعليم التي تحقق نسب نجاح عالية فضلاً عن تخصيص جوائز تقديرية و تحفيزية للطلبة الأوائل لغرض خلق روح المنافسة الشريفة بينهم، و هذا يتطلب زيادة في حجم التخصيص لقطاع التربية و التعليم .
- ٥- دراسة خصائص و متطلبات سوق العمل لغرض توجيه الانفاق الحكومي الملائم نحو التخصصات التربوية العلمية المناسبة في مجال الاختصاص المطلوب من خلال تهيئة جميع الوسائل و المتطلبات لسوق العمل .
- ٦- ابداء الاهمية للتخصصات المهنية التي تعد من الاختصاصات المطلوبة و المهمة لغرض خلق فرص عمل بين صفوف الطلبة.
- ٧- وضع خطط استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل لدراسة حاجة المؤسسات في قطاع التربية و التعليم من حيث العدد المطلوب للكادر التربوي و التعليمي و تحديد الاختصاصات التي يتطلبها سوق العمل.
- ٨- إعادة النظر في توزيع الانفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض زيادة حجم التخصيص المقرر لقطاع التربية و التعليم في العراق .

- المصادر:

- ١- أحمد، محسن ابراهيم، تحليل تطور هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، المجلة العلمية لجامعة جيهان- السليمانية، المجلد (٣)، العدد (٢)، ٢٠١٩.
- ٢- اندراوس، عاطف وليم، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠١٤.
- ٣- حمادي، مصطفى فاضل، تغيرات هيكل الاتفاق الحكومي و انعكاساته في الاستثمار الخاص -دراسة مقارنة للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)، مجلة دراسات اقليمية، السنة ١٧، العدد ٥٦، ٢٠٢٣.
- ٤- عبد، مهند خميس و آخرون، العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، مجلد (١٥)، عدد (٤٧)، ج ٢، ٢٠١٩.
- ٥- خضير، حامد عبد الحسين و آخرون، تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي و التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٩)، مجلة وارث الانبياء، مجلد (٤)، عدد (١٠)، ٢٠٢٢.
- ٦- الخفاجي، ابتسام جعفر جواد، التسرب المدرسي، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، المجلد (١١)، ملحق العدد (٤)، ٢٠٢١.
- ٧- جواد، ابتسام جعفر ، أمين، اسراء فاضل، التسرب المدرسي جانحة تعليمية (مفهومه، أسبابه، طرق علاجه)، مجلة نسق، مجلد (٣٣)، عدد (٣)، خاص ببحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني، ٢٠٢٢.
- ٨- الطائي، عدي سالم علي و آخرون، دور الانفاق الحكومي في تحسين كفاءة التعليم في العراق، وقائع المؤتمر العلمي الثالث عشر، جامعة كربلاء-كلية الادارة و الاقتصاد، المجلد (١)، ٢٠١٨.
- ٩- جمهورية العراق، البنك المركزي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (٢٠١٥-٢٠٢١).

